التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

2643-2382 ISBN

الأحد 22 ربيع الأول 1447هـ الموافق 14 سبتمبر 2025 م — العدد 558 — الثمن 1000 مليم

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 74 – دائرة الصناعة هي الدائرة التي تتولى جميع الشؤون المتعلقة بالصناعة سواء أكانت صناعة ثقيلة كصناعة المحركات والآلات، وصناعة هياكل المركبات، وصناعة المواد والصناعات الإلكترونية. أم كانت صناعة خفيفة، وسواء أكانت المصانع هي من نوع الملكية العامة أم من المصانع التي تدخل في الملكية الفردية ولها علاقة بالصناعة الحربية، والمصانع بأنواعها يجب أن تقام على أساس السياسة الحربية.

اقرأ في هذا العدد

يا أهل الأردن وجنده: الحذر الحذر من حشود فرقة جلعاد وتهديدات كيان يهود لبلدكم وتواطؤ النظام وتبعيته!

هل بقي عندكم أمل في حكامكم الرويبضات؟!

من يُصدّق أن فرنسا «الاستعمارية و المنكوبة» تقوم بمساعدة تونس؟

وصفة البنك الدولي لواحات تونس.. إدارة الأزمة أم إدارة التبعية؟!

هل تهتز الهيمنة الأمريكية أمام الصين؟

وتوسع حضورها عبر مشروع "الحزام والطريق".

شهد العالم يوم 3 سبتمبر 2025 عرضاً عسكرياً ضخماً في بكين بمناسبة مرور 80 عاماً على انتصار الصين على اليابان في الحرب العالمية الثانية. لم يكن الحدث مجرد استعراض للقوة، بل حمل رسائل استراتيجية عميقة، خاصة مع الحضور الثلاثي غير المسبوق لكل من الرئيس الصيني شي جين بينغ، والروسي فلاديمير بوتين، والكوري الشمالي كيم جونغ أون، مما أعطى الانطباع بظهور محور دولي متحد في مواجهة الهيمنة الأمريكية.

أسلحة جديدة ورسائل عسكرية قوية

العرض كشف عن تطور هائل في الترسانة الصينية، من أسلحة الليزر إلى الروبوتات المقاتلة والطائرات البحرية بدون طيار، وصولاً إلى الصواريخ المدارية النووية التي أثارت قلق واشنطن. هذه الأخيرة وصفتها وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية بأنها قادرة على تجاوز أنظمة الإنذار المبكر عبر التحليق فوق القطب الجنوبي وضرب أهداف داخل الولايات المتحدة في زمن قياسي، وهو ما يعكس تحولاً استراتيجياً في ميزان القوى.

أمام هذه التطورات، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مشروع "القبة الذهبية"، بتكلفة تقدر بـ 175 مليار دولار، لمواجهة الصواريخ الباليستية والفرط صوتية. كما عاد بخطوة رمزية إلى إعادة تسمية وزارة الدفاع بـ"وزارة الحرب"، في إشارة إلى عودة عقلية المواجهة والهجوم، لا مجرد الدفاع.

نحو عالم متعدد الأقطاب يهدد التفرد الأمريكي

الولايات المتحدة، التي اعتادت التفرد بقيادة النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تجد نفسها اليوم أمام خصم يمتلك القدرة الاقتصادية، والعلمية والعسكرية ليشكل بديلاً. ومع انخراط روسيا وكوريا الشمالية، يتبلور تدريجياً قطب دولي منافس قادر على كبح "الصلف الأمريكي".

فالصين لم تكتف بإبراز قوتها العسكرية، بل جمعت في العرض أكثر من 20 زعيماً من منطقة أوراسيا، مؤكدة عبر خطاب شي جين بينغ أنها تدعو إلى "نظام عالمي قائم على العدالة" ورفض "عقلية الحرب الباردة". تصريحات بوتين عن العلاقات الروسية - الصينية بأنها بلغت "مستوى غير مسبوق"، وتأكيد كيم جونغ أون دعم بلاده لبكين، تعزز صورة محور يطمح لموازنة النفوذ الأمريكي.

إلى جانب رسائل العرض العسكري في بكين، تبدو موازين القوى العالمية في حالة إعادة تشكيل واضحة. فالولايات المتحدة ما تزال تتصدر بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي (30,3 تريليون دولار) وبقوة الدولار ونفوذها المالي، بينما تتقدم الصين بالقوة الشرائية (5 ر19 تريليون دولار) عسكرياً، تحتفظ واشنطن بميزانية دفاع ضخمة (895 مليار دولار) وانتشار عالمي مدعوم بترسانة نووية تقدر بـ 3750 رأس، لكن الصين، رغم إنفاق أقل (249 مليار دولار)، وترسانة نووية أقل (600 رأس)، تحقق قفزات نوعية في مجال الصواريخ الفرط صوتية والمدارية والذكاء الاصطناعي العسكري. تكنولوجياً، تقود أمريكا مجالات أشباه الموصلات والفضاء (ناسا، سبيس إكس)، فيما تتفوق الصين في شبكات 5G، الطاقة المتجددة وتكنولوجيا البطاريات، مع تقدم متسارع في الفضاء والذكاء الاصطناعي. أما دبلوماسياً، فتظل الولايات المتحدة قائدة للناتو ومالكة لأدوات القوة الناعمة، في حين تبني الصين شبكة نفوذ متزايدة في إفريقيا وآسيا والجنوب العالمي. هذه المعطيات تبرز أن أمريكا ما تزال تتفوق بالقوة التقليدية والانتشار، غير أن الصين تكسب بسرعة مجالات نوعية تقلص الفجوة وتدفع نحو عالم متعدد الأقطاب يحد من التفرد الأمريكي.

التحدي الحقيقي أمام واشنطن

إن أكبر تحدٍ يواجه الصين هو افتقادها إلى فكرة أساسية أو عقيدة شاملة تقوم عليها وتحدد وجهة نظرها في الحياة، وتكون بمثابة رسالة تسعى إلى نشرها بين الأمم، لتكسب نفوذاً فكرياً وحضارياً قبل أن يكون اقتصادياً أو عسكرياً. على النقيض من ذلك، تمتلك الولايات المتحدة عقيدة واضحة هي فصل الدين عن الحياة، وتستند إلى خطاب عالمي حول "تحرير الشعوب" و"حقوق الإنسان" و"الديمقراطية"، مما يضاعف من نفوذها الفكري والحضاري.

من هنا يتضح أن الخطر الحقيقي على الهيمنة الأمريكية لا يأتي من الصين، بل من الأمة الإسلامية التي تملك مشروعاً حضارياً متكاملاً يقوم على الإسلام، عقيدةً ونظام حياة. فالأمة الإسلامية بما لديها من عقيدة عقلية ينبثق عنها نظام، ومن طاقات بشرية واقتصادية وتشريعية هائلة، لا ينقصها سوى أن تضع هذا المشروع موضع التطبيق والتنفيذ، في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة، لتتحول في ظرف وجيز إلى قوة عالمية قادرة على تحدي أمريكا، وانتهاج سياسة التهديد الفعال في مواجهتها، وتقديم بديل حضاري عادل للبشرية، يخرجهم من ظلمات الرأسمالية وجورها إلى نور الإسلام وعدله. قال تعالى: وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا

المهندس بلال بن حسين

في لقاء مغلق بروما : مسعد بولس يعيد رسم الخريطة الليبية ضمن التوازنات الأمريكية

في تصريح لوكالة الأنباء الإيطالية «نوفا» بتاريخ 2025/9/3، أفاد بأن هناك لقاء "سرّي" جمع بين نائب قائد «القيادة العامة» الفريق أول صدام حفتر و مستشار رئيس حكومة «الوحدة الوطنية الموقتة» إبراهيم الدبيبة في العاصمة الإيطالية روما الليلة الماضية بحضور مبعوث الرئيس الأميركي مسعد بولس. كما أفادت «نوفا» بأن الاجتماع بحث قضايا أمنية وعسكرية وسياسية وأخرى تتعلق بقطاع الطاقة، في اجتماعات ضمّت ممثلين عن المعسكرين الليبيين (الشرق والغرب) إضافةً إلى واشنطن وإيطاليا، مع حضور مراقبين للأمم المتحدة وفرنسا وألمانيا.

أبرز ملامح الملتقى تؤكّد الحضور الأمريكي البارز، حيث أصبح محوراً مفصلياً في الانتقال من دور المراقب إلى الفاعل المتحكم. ركزت الرسالة الأمريكية على ربط مراكز القرار الليبي (الدبيبة وحفتر) بشبكة المصالح الأمريكية، مع تركيز خاص على ملف الطاقة وتمهيد الطريق لعودة الشركات الأمريكية. كما فرضت واشنطن شروطاً تتعلق بعدم التدخل في الصراعات الداخلية وتبادل المحتجزين، مما منحها قدرة غير مسبوقة على توجيه المسار السياسي والعسكري.

علاوة على ما أدت إليه التطورات خلال السنوات الأخيرة في المشهد الليبي ، يمكن الحديث عن تشكّل ملامح جديدة في خريطة النفوذ أكدتها زيارة مسعد بولس، تقوم على توازُن موضوعي بين روسيا وتركيا، مع هيمنة متنامية للولايات المتحدة، بينما يتراجع الدور الأوروبي إلى مرتبة هامشية، خصوصاً من قِبل إيطاليا، فيما تبقى بريطانيا تحاول إعادة تحديد موقعها ضمن الساحة، لكن ضمن حدود ضيقة مقارنة بدورها التاريخي.

التتمة في الصفحة 2

كلمة العدد

أسطول الصمود لكسر الحصار على غزة أمة حية رغم العراقيل

رغم التحديات الخطيرة التي واجهها أسطول الصمود لكسر الحصار على غزة، منها اندلاع حرائق في سفينتين أمام ميناء سيدي بوسعيد التونسي وسط اتهامات لكيان يهود بتنفيذ هجمات بطائرات مسيّرة، وهو ما نفته السلطات التونسية، ورغم تهديدات كيان يهود باعتراض الأسطول في عرض البحر، انطلق الأسطول يوم الخميس 11 سبتمبر الجاري بأكثر من 60سفينة ومشاركون من أكثر من 40 دولةفي اتجاه مدينة بنزرت في أقصى الشمال التونسي لاستكمال الاستعدادات النهائية للإبحار نحو غزة.

لا شك أن مبادرة "أسطول الصمود لكسر الحصار على غزة" تعبر عن حالة من الإخلاص الشعبي، وتؤكد أن قضية فلسطين قضية محورية لدى الأمة بل هي قضية الأمة ولا تزال حية في قلبها. ولكن الحقيقة التي لا بد من التصريح بها هي أن القوافل الإنسانية، مهما عظمت، لا تسقط كياناً مغتصباً، ولا تحرر أرضاً، ولا توقف قصفاً، ولا ترفع حصاراً.

الجيش لا يواجه إلا بالجيش

لقد شكّلت القوافل الإنسانية – قافلة الصمود سابقاً وأسطول الصمود اليوم – صفعة على وجه الأنظمة المتخاذلة، ودليلاً على أن الأمة حيّة. لكنها في الوقت نفسه جرس إنذار بأن مرحلة التعاطف والشعارات يجب أن تفسح المجال لمرحلة العمل الجاد؛ عمل يغيّر الأنظمة، ويعيد الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، ويحرّك جيوش الأمة نحو فلسطين. فالخطاب الشرعي واضح: قال تعالى

[وما لَكُم لَا تقَاتلُونَ في سَبيلِ اللّه والمُستضعفين...].

إن المخاطَبين هنا هَم أهَل القوة والمنعة: جيوشَ المسلمين التي يفوق تعدادها خمسة ملايين جندي، تمتلك من العتاد ما يكفي لتدمير كيان يهود في أيام معدودة لو وجدت قيادة مخلصة. لكن بدلاً من أن تتحرك هذه الجيوش لتحرير القدس، نراها تحاصر الشعوب وتحمي حدود كيان يهود.

كيان هش.. وصورة مصطنعة

لقد أثبتت حرب غزة الأخيرة أن كيان يهود، رغم كل أشكال الدعم الغربي، ليس إلا جسماً هشًّا جباناً. إن الهالة الإعلامية التي أحيط بها لم تكن سوى أداة لتثبيت الهزيمة النفسية في وجدان المسلمين. لكن المعركة الأخيرة أعادت روح الجهاد إلى الأمة وأكدت أن النصر ممكن، وأن هذا الكيان أوهى من بيت العنكبوت، وأن جزءاً يسيراً من جيوش المسلمين – إذا تحررت إرادتها – قادر على اجتثاثه في معركة فاصلة.

الخلافة ...مشروع الأمة للتحرير

لعلّ من أبرز ما كشفته الحرب الأخيرة على غزة هو تلك الحقيقة الصادمة: ملياري مسلم عاجزون عن فعل شيء لنصرة إخوانهم وإنقاذهم من الإبادة الجماعية المستمرة! فما السرّ؟! لا يختلف مسلمان في أن لو كانت دولة الخلافة قائمة، لكان تعامل الأمة مع أمريكا وحلفائها مختلفًا جذريًا، ولما اقتصرت ردودنا على الاستنكار والمقاطعة والقوافل الإنسانية وردود الأفعال الخجولة، بل لما استطاع الغرب أساسًا، ولو اجتمع بكل قواه، أن يقتطع شبرًا واحدًا من أرض المسلمين، فضلًا عن أن يمنح أقدس بقاع الأمة لأشدّ أعدائها ليقيموا عليها كيانًا سرطانيًا خبيثًا، لا وظيفة له سوى طعن الأمة في خاصرتها، وبثّ الاضطراب والفرقة في جسدها الواحد.

إن سقوط الخلافة كان انتكاسة تاريخية كبرى فتحت الباب للاستعمار الغربي ليهيمن على الأمة ويزرع كيان يهود كأداة وظيفية لحماية مصالحه وضرب وحدة المسلمين. واليوم، لن يتحقق تحرير غزة ولا نصرة أهلها إلا بإسقاط هذه الأنظمة المتواطئة، وإقامة الخلافة الراشدة التي توحّد الأمة وتفجّر طاقاتها الهائلة، وتحرك جيوشها لتحرير فلسطين كاملة.

فالخلافة، ليست مجرد نظام حكم، بل هي مشروع نهضة شامل، يفجّر طاقات الأمة الكامنة، ويحوّلها من حالة التشتت والانتظار إلى الفعل والمبادرة، فتحرير فلسطين ستكون من أهم أولويات دولة الخلافة فور قيامها، فهي ليست ورقة تفاوض، ولا ملفًا في أدراج السياسة الدولية، بل أمانة يجب استردادها، وجرحًا لا يُشفى إلا بتحريرها الشامل. قال تعالى:

[فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ ۚ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا]

الأستاذ أسامة الأسعد

تتمة...في لقاء مغلق بروما : مسعد بولس يعيد رسم الخريطة الليبية ضمن التوازنات الأمريكية

تكامل الدور الروسي–التركي ضمن المظلة الأمريكية

تعمل روسيا عبر مرتزقة ومعدات عسكرية في الشرق والجنوب الليبي (مع دعم لحفتر)، بينما تركيا تؤمن دعماً رئيسياً لحكومة طرابلس من الناحية العسكرية والسياسية. هذا التوازن الميداني خلق واقعاً يجعل من الصعب لروسيا أو تركيا أن تتحرك بمعزل عن التأثير الأمريكي، الذي أصبح ضابطاً لإيقاع عمليات التسوية السياسية والعسكرية. الولايات المتحدة تستفيد من الشرعية الدولية عبر الأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)، فتحاول توجيه العملية السياسية باتجاه الأطر المقبولة دولياً، بينما روسيا وتركيا تستفيدان من تأرجح الأوضاع الداخلية والتجزؤ السياسي لتثبيت مكاسبها دون أن تدفع تكلفة الحل الكامل . وبقدرتها على تحريك الخصوم مثل حفتر والدبيبة من خلال لقاء روما يجعل من واشنطن المُتحكّم الرئيس في الساحة الليبية.

الدور الأوروبي الحالي ضمن المعادلة الأمريكية الجديدة رغم أن أوروبا، وخصوصاً إيطاليا وفرنسا، تحاولان المحافظة على نفوذهما في ليبيا، إلا أن شروط النفوذ تغيرت لصالح الأطراف الأكثر قدرةً على دعم عسكري أو سياسي مباشر، أي الولايات المتحدة، روسيا، وتركيا. بعض النقاط المهمة: إيطاليا وسياسة الهجرة كمفتاح للنفوذ: تقرير صادر عن معهد Atlantic Council يشير إلى أن إيطاليا ركّزت في السنوات الأخيرة بشكل كبير على ملف الهجرة باعتباره الواجهة الأهم لنفوذها السياسي في ليبيا، من خلال دعم أطر أمنية وتشريعية لضبط خطوط العبور وأكثرها عبوراً إلى أوروبا، مما منح ميلوني (الحكومة الإيطالية) بعض النفوذ، لكنه تبنّى غالبا استراتيجيات ذات أثر مؤقت ومحدود. ضعف إمكانية أوروبا كموحِّد للتسوية: دراسات تحليلية، مثل الصادرة عن Chatham House، ترى أن أوروبا لم تستطع تقديم مقترحات سياسية ترضي الأطراف الليبية الكبرى، بل اكتفت بالدعم الرمزي والمشاركة في المؤتمرات الرسمية. أوروبا باتت تتلقى المبادرات من واشنطن أو تتفاعل معها، بدلاً من أن تكون مصدر المبادرات.

رسائل بريطانيا الأمنية بغلاف سياسي

تحاول بريطانيا استعادة بعض الرصيد السياسي والدبلوماسي من خلال الإدانات والبيانات الدولية: مثلاً، في 17 أبريل 2025، أدلت السفيرة البريطانية الدائمة لدى الأمم المتحدة باربرا وودوارد ببيان في مجلس الأمن ثعبّر فيه عن "قلق عميق من أنشطة الفاعلين الأمنيين والمجموعات المسلحة الليبية التي تُزعزع الاستقرار". البيان دعا إلى ضرورة المساءلة القانونية والسياسية للأعمال غير القانونية، وإلى مشاركة واسعة في المسار السياسي. المساعدات والتنمية بالإضافة إلى السياسات الإنسانية: بريطانيا تشارك في برامج تنموية وبرامج بناء القدرات للمؤسسات الليبية، إلى جانب دعم العمل مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني—وهذا ما يظهر في سياسات الهجرة والمساعدة الإنسانية التي تصدرها الحكومة البريطانية، خاصة في إشارة إلى "ملاحظات سياسة الدولة والمعلومات" (Country Policy and Information Notes) التي تُصدِرها وزارة الداخلية البريطانية. كما ركّزت على التعاون الدفاعي وبناء القدرات، أكثر من الدخول المباشر في الترتيبات السياسية. وقد أرسلت مؤخرا الفريق بحار إدوارد ألغرين كبير مستشاري وزارة الدفاع لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى طرابلس، وعقد لقاءات مع كلّ من محمد المنفي رئيس المجلس الرئاسي وعبد الحميد الدبيبة رئيس حكومة الوحدة الوطنية وعبد السلام الزوبي وكيل وزارة الدفاع و محمد الحداد رئيس الأركان العامة، بريطانيا أرادت أن تظهر أنها لا تترك الملف الليبي لإيطاليا وأمريكا وحدهما، بل لها نصيب في إعادة رسم الأمن والدفاع، محاولة طمأنة حكومة الدبيبة بأنها شريك داعم، وفي نفس الوقت تبعث برسالة إلى معسكر الشرق (حفتر) بأنها معنية بالاستقرار العسكري، دون الدخول في تفاصيل سياسية حساسة.

في ظلّ الهيمنة الأمريكية أين تقع ليبيا وأين أجوارها ؟ زيارة مسعد بولس وفعلها السياسي: تمثل زيارة بولس نقطة تحوّل، حيث بدا أن الولايات المتحدة استطاعت خلال الزيارة أن تعزّز قيادتها في التفاوض مع الأطراف الليبية المعنية، خصوصاً في الربط بين التأييد السياسي، المساعدات، والضغوط الدولية. الأكثر إثارة للقلق في هذه المشاورات هو الإطار غير الرسمي الذي تم فيه تمثيل الأطراف الليبية. فقد مثل "الشرق" عبر نجل القائد العسكري، صدام حفتر، بينما مثل "الغرب" عبر مستشار رئيس الحكومة، إبراهيم الدبيبة. هذا النمط يعزز سردية "توريث" الصراع وتكريس حالة الانقسام عبر إضفاء شرعية دولية على أبناء وورثة الشخصيات الرئيسية، بدلاً عن تمثيل رسمي أو حتى اجتماعي واسع. وهو ما يهدد باستمرار الدولة المنقسمة على أساس ولاءات عائلية وشخصية.

في غضون ذلك، يلفت النظر الغياب شبه التام لدول الجوار المباشر (مصر، الجزائر، تونس) والمجموعة العربية عن هذه المشاورات المحورية، مما يؤكد تحول الملف الليبي إلى ساحة للصراع والنفوذ بين القوى الدولية (أمريكا، بريطانيا، إيطاليا، تركيا، روسيا) على حساب السيادة الليبية ومصالح دول المنطقة التي تتحمل العبء الأكبر لتبعات عدم الاستقرار في ليبيا. مما يطرح تساؤلات كبرى حول تداعيات منطقة شمال إفريقيا في ظل الحلول المفروضة من الخارج ، التي تفتقر إلى الإرادة المحلية الحقيقية وتغذي التنافس الدولي على أراضي ليبيا وثرواتها. فمتى تتحرك قوى الأمّة لاستعادة موقعها الذي يفرضه عليها دينها وتحتمه عليها الوقائع السياسية، بإقامة كيانها السياسي الذي يوحّد طاقاتها ويذود عن حياضها ويعيدها إلى مسرح الدولي كحامل لرسالة الإسلام العظيم، وكفاعل رئيسي في المعترك الدولي يذكّر أمريكا بتاريخها مع دول المنطقة.

الصندوق الأسود للفكر الغربي
مأزق دوام تغيُّر التشريعات، مما يجعل العدالة المطلقة مستحيلة التحقق

ثائر أحمد سلامة

انطلق النظام الديمقراطي – العلماني من منطلق نسبية الحقيقة؛ فقد جعل فلاسفةُ الحداثةِ النسبيَّةَ أصلًا في المعرفة كلها، فالعقل لديهم لا يمكنه التوصل إلى الحقيقة المطلقة القطعية، فلا معايير أو مطلقات أو كليات، ليس ثمة إلا النسبية المطلقة! وجعلوا التغيير والمرونة بديلًا لشريعة جوهرها قائم على الثبات والسعة والقدرة على التجديد، فالتغيير لديهم هو الأساس في حركة المجتمعات والتشريعات التي تنظمها، على أساس دوام التطور والحركة، فالإنسان عندهم كائن متغير، ومن ثم ينبغي أن تكون الأحكام التي تنظم حياته متغيرة، فلا تصلح له شريعة جوهرها الثباتُ (في نظرهم). وأن هذا يعني الحَجْرَ على الإنسان والحكم عليه بالجمود الأبدي!

على الرغم من أن الواقع يضج بعكس رؤيتهم، إذ إن ماهية الإنسان وجوهره لا يعتريهما أي تغيير، فالإنسان هو هو، عقلية ونفسية وميولًا وسلوكا منذ أبي البشر آدم عليه السلام إلى يومنا هذا، بما فيه من طاقة حيوية تتمثل بغرائز وحاجات عضوية تشكل ماهيته، وبمحدودية طرق إشباع تلك الطاقة الحيوية، وثبات التقنينات التي تنظم ذلك الإشباع تنظيمًا صحيحًا، وأن هذا لا يتغيَّر بالوسائل المستجدة وتغيُّرها، وقد يتغيَّر الواقع فعلًا، فيحتاج الواقع الجديد لتقنين، إلا إن التقنينَ المنظِّمَ لواقع معين محدد ليس عرضة للتغيير لأنه يعالج ذلك الواقع معالجة معينة يفترض فيها أنها صحيحة!

من العلوم القانونية الموازية لعلم مقاصد الشريعة الإسلامية علم فلسفة القانون، الذي صار يحتل مكانة رائدة في الدراسات القانونية الغربية تحت مسمى: Legal philosophy، نظرًا لطبيعة موضوعاته التي تركز على الاهتمام بدراسة الغايات والحكم التي تكمن وراء النظم القانونية، والكشف عن العلاقة بين القانون والمجتمع؛ إلا أن هذا العلم يصطدم مباشرة بالأسس الفكرية الفلسفية التي تقوم عليها الديمقراطية والعلمانية اصطدامًا إبستمولوجيًّا معرفيًّا لا يمكن حله! إذ إنه لا بد من وجود القيم والمقاييس التي يراد لها أن تسود المجتمع أو أن تكون غايات للتشريعات، مثل تحقيق الأمن، والخصوصية، والحفاظ على النفس والمال، والعدالة؛

ولكن وجود مثل هذه القيم والمقاييس يتعارض مع الأساس الفكري للعلمانية والديمقراطية، ولما يسمونه بالمجتمع التعددي؛ إذ إن وجود المقاييس والقيم خطر على فكرة التعددية من جهة، إذ إنه يتضمن -في نظرهم- فرضًا لرؤى معينة على المجتمع تصادر حق الإنسان في التفكير، وهذا يتعارض مع الأساس الذي انطلقت منه العلمانية في محاربتها جعل الدين أساسًا حين اتهمته بأنه ثابت جامد يفرض رؤى معينة ويصادر حق الناس في التفكير، ومن جهة ثانية: تجعل التشريعات جامدة، في حين إن طبيعتها في نظرهم أنها نسبية ومتغيرة؛ لأن طبيعة الإنسان والحياة أنها متغيرة دائمًا، فلا يمكن للتشريعات أن تكون جامدة في نظرهم، وبالتالي إذا اتصلت بقيم يراد تحقيقها في مجتمع متغيِّر فإنها ستتسم بالثبات والجمود، أو أن القيم والمقاييس نفسها تتسم بالثبات والجمود، وهذا ضد التطوُّر والتغيير، فإذا لم ترتبط التشريعات بالقيم والمقاييس، فهذا الأمر سيفتح الباب على مصراعيه لمناقضة العدالة، فما كان حرامًا اليوم يصبح فرضًا غدًا، فحين حاكَمْتَ بائع الحشيش بالأمس وسجنته لأنه ارتكب جريمة، تفتح له اليوم محلًا في كل ناصية شارع ليبيع الحشيش قانونيًّا ورسميًّا، فلا شك أن سجنك له بالأمس ظلمٌ له في منظور قانون اليوم، وإذا تبين لك خطأ حكم اليوم وحظرت الحشيش ثانية، فإنك لن تحقق العدالة في أي حال من الأحوال. الأمر الذي يفتح الباب على مصراعيه لتفريغ التشريعات من أي غايات ومقاصد مجتمعية تسعى لتحقيقها، وهذه معضلة قانونية تشريعية لا حل لها، وهذا الحال هو كحال من يطلق الرصاص على قدميه.

[1] ينظر فلاسفة عصر التنوير (روسو) لمصطلح: الإرادة العامة general will على أنه مفهوم يختلف عن مفهوم إرادة الجميع أو المجموع will of all، فإرادة المجموع تمثل محصلة مجموع الإرادات الفردية، وتتضمن ما يريده الأفراد لأنفسهم ومصالحهم دون أن تتضمن اعتبارات مصالح الآخرين، وهي إرادات متصارعة تقدم مصلحتها الذاتية، يمكن التوصل إليها بالانتخابات مثلًا، فينتخب الأفراد من يحقق لهم مصالحهم في قضايا معينة يطرحها المرشح في برنامجه الانتخابي، أما الإرادة العامة، فهي إرادة المجتمع، ويهمها مراعاة المصلحة العامة، وهي إرادة مجموع المجتمع لا أغلبيته ولا إرادة فئة منه دون غيرها، يقول روسو «إن الإرادة العامة وحدها هي التي تستطيع توجيه قوى الدولة نحو تحقيق الهدف من إنشائها، وهو الخير المشترك؛ لأنه إذا كان تعارض المصالح الخاصة هو الذي جعل إنشاء المجتمعات ضروريًا، فإن اتفاق هذه المصالح نفسها هو الذي يجعلها في حيز الإمكان، ولو لم يكن هناك شيء من الاتفاق بين هذه المصالح لما قامت مجتمعات مطلقا».

[2] أي بالحق في المشاركة في الانتخابات، فمن شاء شارك، أو عزف، بدلًا من أن يُستشار الناس مباشرة، ولكن المشكلة هي أن النتيجة لن تكون بحال تمثيلًا حقيقيًا للأغلبية الحقيقية، علاوة على أن تكون تمثيلًا للإجماع، وذلك لطبيعة العملية الانتخابية نفسها، أي لطبيعة الآليات التي تعمل وفقًا لها، وبالتالي فالتمكين من ممارسة الحق في ظل فشل الآليات التي توصل إليه، عبث لا يترتب عليه تمثيل الأمة أو تعبير الأمة عن سيادتها على الحقيقة.

يا أهل الأردن وجنده: الحذر الحذر من حشود فرقة جلعاد وتهديدات كيان يهود لبلدكم وتواطؤ النظام وتبعيته!

أعلن قائد المنطقة الوسطى في جيش كيان يهود أمس 2025/09/10 عن تشكيل فرقة عسكرية جديدة أطلق عليها اسم "فرقة جلعاد"، في الأغوار وتتمركز على ثغور الأردن، وهي فرقة إقليمية مكلّفة بحماية حدود يهود الشرقية في منطقة الأغوار والبحر الميت. وأشار إلى أن خطوة تشكيل الفرقة تأتي في إطار ما وصفه بـ"استخلاص العِبَر من الفشل الصعب الذي تعرضت له (إسرائيل) يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023". وتأتي هذه الحشود الجديدة بعد تهديدات زعماء كيان يهود بالتوسع نحو الأردن وغيره تحت بند مشروع (إسرائيل الكبرى) الذي صرح به نتنياهو وباركه ترامب وأعلنه بصراحة سموتريتش وزير مالية يهود.

رغم هذه التهديدات المباشرة والصريحة وحشود قوات كيان يهود عملياً على ثغور الأردن، وهي إعلان حرب فعلية في منطق السيادة والعهود، يلوذ النظام في الأردن وحكومته وأجهزته الإعلامية والبرلمانية بصمت أهل القبور، ومن نطق منهم نطق كفراً وتواطؤاً، وتتوالى تصريحات رجال النظام بتبريرات مخزية، بات أهل الأردن لا يصدقونها من مثل حل الدولتين، وعدم السماح للظلاميين بممارسة أعمالهم، وحرصهم على أمن ورفاهية كيان يهود وهو يدفع باتجاه تهديد أمن المنطقة بصلفه، وكأن أهل الأردن بل والأمة الإسلامية جمعاء حريصون على وجود هذا العدو الجبان، وهم الذين تغلي الدماء في عروقهم لاجتثاثه من جذوره.

لقد بات المغضوب عليهم وهم أهل الذلة والمسكنة، [وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَآؤُواْ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ]، وهم يدركون أن ليس لهم حبل مع الناس إلا حبل أمريكا، وهو ليس ممدوداً كما يشتهون، وحبل العملاء من حكام العرب الذين خاضوا حروباً مصطنعةً مكنت يهود من فلسطين كلها بل والاعتداء على عواصم بلاد المسلمين المحيطة في لبنان وسوريا والعراق واليمن، وأخيراً قطر، بكل صلف وعنجهية، ومع ذلك كله باتوا لا يثقون بحماية هؤلاء الحكام وهم في طريقهم إلى زوال ويستشعرون الخطر القادم من أهل المنطقة، كما يكشف ذلك تصريح للمجرم نتنياهو في 2025/04/21 بقوله: "لن نسمح بإقامة خلافة على شاطئ البحر المتوسط".

فلذلك مهما بلغت وطالت حماية حدودهم الشرقية ومهما حشدوا من فرق عسكرية ومهما مدتهم أمريكا وأوروبا من عتاد فهم قادمون على معركة ستستأصلهم، وقد بشرنا الصادق المصدوق بقوله: «لا تَقُومُ السَّاعَةُ حتَّى يُقاتِلَ المُسْلِمُونَ اليَهُودَ، فَيَقْتُلُهُمُ المُسْلِمُونَ حتَّى يَخْتبِئَ اليَهُودِيُّ مِن وراءِ الحَجَرِ والشَّجَرِ، فيَقولُ الحَجَرُ أوِ الشَّجَرُ: يا مُسْلِمُ يا عَبْدَ اللهِ هذا يَهُودِيٌّ خَلْفِي، فَتَعالَ فاقْتُلْهُ»، وإن هذا لكائن قريباً بإذنه تعالى.

يا أهل الأردن، ويا جند الأردن... أيها المسلمون:

نحن الرائد الذي لا يكذب أهله ولا نخاف في الله لومة لائم، فالنظام لا يعنيه أبداً حمايتكم والدفاع عنكم فهو ليس منكم وأنتم لستم منه، وهو لا يدافع إلا عن وجوده وتمكين كيان يهود والغرب الكافر من مقدّراتكم، وهو يضللكم في ادعائه أن الأردن حليف استراتيجي وشريك لأمريكا، بل لا يعنيه إلا نفسه من هذا القول، فأمريكا ليس لها إلا مصالحها فقط، فأكبر قاعدة لها في قطر لم تشفع لها بمنع كيان يهود من ضرب المسلمين على أراضيها، مهما تبجح حكامها بأنها حليف وشريك استراتيجي.

يا جند الأردن البواسل:

لقد اتخذ النظام الأردني وأزلامه خطاً استراتيجياً لهم وهو معاهدة كيان يهود، بل والوقوف معه في حربه على الإسلام والمسلمين، وأفقر البلاد والعباد وشن حرباً على من يدعوهم بالظلاميين وأنتم تعلمون أنه يعني دعاة الإسلام، واتخذ سبيله في تبعيته مع الكافر المستعمر وتنفيذ مصالحه، وقد حان الوقت لإرغامه على حماية الأردن، وخوض حرب حقيقية مع كيان يهود تسحقونه بها سحقا دفاعاً عن دينكم وبلادكم وأعراضكم، وإلا لا سمح الله فلن تنجُوا من سخط شعبكم وغضبه إذا ما بادر كيان يهود بالاعتداء على الأردن كما فعل في قطر، عندما تكونون قد فوّتم فرصة الاستجابة اليوم قبل غد، فالمسلمون أولى من كيان يهود باتخاذ الدروس والعبر.

روى البخاري ومسلم عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي قال: «إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ مَا بَعَثَنِيَ اللَّهُ بِهِ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى قَوْمَهُ، فَقَالَ: يَا قَوْمِ إِنِّي رَأَيْتُ الْجَيْشَ بِعَيْنَيَّ، وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ، فَالنَّجَاءَ، فَأَطَاعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ قَوْمِهِ، فَأَدْلَجُوا فَانْطَلَقُوا عَلَى مُهْلَتِهِمْ، وَكَذَّبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فَأَصْبَحُوا مَكَانَهُمْ، فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ فَأَهْلَكَهُمْ وَاجْتَاحَهُمْ، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ أَطَاعَنِي وَاتَّبَعَ مَا جِئْتُ بِهِ، وَمَثَلُ مَنْ عَصَانِي وَكَذَّبَ مَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الْحَقِّ».

المكتب الإعلامي لحزب التحرير
في ولاية الأردن

قصة الأطفال المثيرة للجدل... عرض المشكلة له جذور أعمق

الخبر:

أثارت قصة أطفال موجة غضب عارمة واستنكار شديد في الشارع التونسي ومواقع التواصل الاجتماعي بعد أن كشفت إذاعة "الديوان" الخاصة عن احتوائها على مقاطع وإيحاءات جنسية صريحة وغير لائقة، مما دفع بالكثيرين إلى التساؤل عن كيفية مرور مثل هذا المحتوى عبر رقابة الجهات المعنية ووصوله إلى أيدي الأطفال.

وقالت إذاعة "الديوان" في تقريرها إنّ القصة أتت من جملة سلسلة كاملة تحت عنوان "زينة وزيزو" تُباع في المكتبات التونسية بخمسة دنانير، إلّا أنّ الأخيرة تحتوي على جمل وصور "خادشة للحياء" وضارة بنفسية الطفل.

التعليق:

في ظل ما نعيشه اليوم من انحلال وتسيب فاق جميع المقاييس وتجاوز عديد الأصعدة، فإن هذا الخبر لا يُعدّ استثناء أو أمرا غير متوقع وبالتالي فان هذه القصة ليست عرضا أو مشكلا يُحلّ بمجرد سحب جميع النسخ من المكتبات أو منع بيعها او تداولها بل المشكل الاساسي يكمن في ان جميع ما يقدم اليوم للناشئة، سوى على مستوى مناهج التعليم المستوردة أو في برامج الأطفال المعروضة على شاشاتنا أومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي، لم يعد يهدف إلى إنشاء أبناءنا على تربية سليمة و متوازنة قائمة على العقيدة الإسلامية وإنما جاء ليغرس فيهم شخصيات مذبذبة ومرتبكة ذات عقد نفسية خطيرة.

الهيمنة الغربية الرأسمالية من خلال أذرعها مثل اليونسكو التي صار لها تأثير تحويلي وشامل على المناهج التعليمية حيث لم يعد يقتصر على تطوير المحتوى بل يمتد إلى إعادة تعريف دور التعليم المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة كما خططتها الأمم المتحدة لسنة 2030 وبناء مجتمعات مرنة رخوة قابلة للذوبان في نمط الحياة الغربية الليبرالية.

بل صار لهذه المؤسسات الدولية نفاذ تام لما يُقدّم لأبنائنا وخاصة في السنوات الأولى من التعليم ، سواء في المدارس الابتدائية أو رياض الأطفال أو حتى الكتاتيب التي من المفروض أنها جعلت بالأساس لتعليم القران الكريم وأحكامه، إلا أنها أصبحت اليوم تنوع انشطتها بما يتلائم مع المناهج التعليمية العلمانية.

وإن كانت هذه القصة لتزيد الطين بلة، إلا أن أسّ الداء يكمن أولا و أساسا في المنظومة ككل وليس فقط في القصه فهذه المنظومه التعليميه والتربوية اليوم التي نسلم لها ابناءنا كل عام دراسي اثبتت وبما لا يدع مجالا للشك انها منظومة فاشلة باتم معنى الكلمة وانها لا تحتاج الى الاصلاح والترقيع كما يزعمون وانما تحتاج الى التغيير الجذري والى استبدالها بمنظومه تحفظ لنا ابنائنا وتنشئهم التنشئه الصحيحه التي تحافظ على توازنهم النفسي وتصنع منهم شخصيات سوية تحمل العقيدة الإسلامية إيمانا وعملا، ولن يتأتى لنا هذا الا بدولة تحترم عقيدة اهل هذا البلد الطيب تونس الزيتونة، لا فقط تحترمها بل ايضا تتبناها كنظام حكم لا بديل عنه.

كتبته خولة العامري

أيها المسلمون: هل بقي عندكم أمل في حكامكم الرويبضات؟!

ما زال كيان يهود يمارس إجرامه بحق أهل غزة، ليرتقي منهم يوميا عشرات الشهداء، كما أنه ما زال يضرب حصاره على غزة، فيموت أهلها جوعاً، وقد باتوا بلا طعام ولا شراب ولا دواء ولا مأوى، رغم شيء من المحاولات لإيصال بعض المساعدات لهم على استحياء! لكن مئات الآلاف لا يجدون لقمة يسدون بها رمقهم أو يُسكتون بها جوع أطفالهم، فأضحوا يموتون جوعاً بين يديهم وأمام أعين العالم كله دونما معين أو نصير.

لقد شهدنا كثيراً من شعوب العالم تحركت مطالبة بإنهاء الحرب على غزة ورفع الحصار عن أهلها، وتزويدهم بالطعام والشراب، ولم يُنتج ذلك إلا مزيداً من الإحراج لحكوماتهم، فطالبت بعضها على استحياء برفع الحصار عن أهل غزة، شأنها في ذلك شأن أيّ إنسان عادي عاجز، وكأنهم ليسوا أصحاب قرار سياسي!

أما بلاد المسلمين فحدّث عن حالها ولا حرج، خاصة البلاد المجاورة لفلسطين، فحكامها الخونة الرويبضات يمنعون أي شيء من دخول غزة، رغم شوق أهل تلك البلاد إلى الجهاد في سبيل الله ومساعدة إخوانهم في غزة.

أما جيوش تلك البلاد فبدل أن تقوم بواجبها الشرعي في قتال كيان يهود، ورفع المعاناة عن أهل غزة، فإنّ بعضها يقف على الثغور، ليمنع المسلمين من اجتيازها، ومساعدة أهل غزة! وكأنها تنتظر أوامر من أولئك الرويبضات الذي أخذوا على عاتقهم حماية كيان يهود!

والسؤال الذي يطرح نفسه باستمرار، وأمام معاناة أهل غزة: هل بقي عند المسلمين أو عند جيوشهم بقية من أمل في هؤلاء الحكام الرويبضات؟! هل ينتظرون أن تتحرك فيهم نخوة المعتصم؟! الجواب في قوله تعالى: [إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ]، والعمدة في تغييرٍ ما بالأنفس هو الأنظمة المطبّقة عليهم، وهي أنظمة خائنة، تصدهم عن دين الله، وتقطّع بينهم أواصر الأخوة الإسلامية، وتثير فيهم مشاعر الوطنية التي حرمها الله، وتجعل ما يجري في غزة من قتل وتدمير وحصار وتجويع كأنه لا يقع في بلاد المسلمين؛ وكأنه لا يقع على إخوتهم المسلمين!

أيها المسلمون، وأيتها الجيوش في بلاد المسلمين:

قد آن الأوان لتحزموا أمركم وتتخذوا قراركم بأنفسكم بعيداً عن أولئك الحكام الرويبضات، الذين نصّبهم الكافر المستعمر على رقابكم، فلا يرقبون فيكم إلاً ولا ذمة، ولا يهمهم رعاية شؤونكم، ولا الحفاظ على مصالحكم، ولا نصرتكم ونصرة إخوانكم في غزة ولا غيرها، وقد وجب عليكم أن تخلعوهم، وتبايعوا خليفة يحكمكم بكتاب الله وسنة رسوله، ويحرّك الجيوش لنصرة المسلمين، ويعيد لكم عزتكم وكرامتكم، وليس أمامكم إلا حزب التحرير الرائد الذي لا يكذب أهله، صاحب مشروع نهضتكم على أساس الإسلام، فانصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم.

المكتب الإعلامي المركزي
لحزب التحرير

كيان يهود يهاجم قطر بضوء أخضر أمريكي

أعلن كيان يهود يوم 9/9/2025 أنه شن هجوما بنحو 15 طائرة حربية، أطلقت نحو 10 مقذوفات شديدة التدمير على العاصمة القطرية الدوحة، مستهدفا مباني يوجد فيها وفد حماس الذي اجتمع لمناقشة مقترح الرئيس الأمريكي ترامب المتعلق بوقف الحرب على غزة وتبادل الأسرى.

وذكر مسؤولون في كيان يهود أن ترامب أعطى الضوء الأخضر لكيان يهود بتنفيذ الهجوم. وأعلن البيت الأبيض على لسان المتحدثة باسمه كارولين ليفيت أن أمريكا كانت على علم مسبق بالهجوم الذي استهدف قيادات حركة حماس في الدوحة قبل وقت قصير من وقوعه، وأن ترامب طلب من مبعوثه في الشرق الأوسط ويتكوف إبلاغ الدوحة بهجوم يهود الوشيك، وأنه يرى أن ذلك قد يشكل فرصة لتحقيق السلام.

فأمريكا ترى أن القتل يحقق السلام لها ولكيان يهود، أي استسلام الطرف الآخر، وأنها تقر بتواطئها في الهجوم. فيتأكد أن كيان يهود هو ذراع أمريكا وأداتها في المنطقة يبطش بها في كل مكان في المنطقة لتنفيذ سياساته وفرض إملاءاته على الآخرين تحت التهديد والقتل.

وأعلنت قطر أن أمريكا لم تبلغها بالهجوم وأن ذلك عار عن الصحة. وسواء أكان ذلك صحيحا أم غير صحيح فإن قطر لم تقم بالرد وتسقط هذه الطائرات وقد اشترت أسلحة وطائرات حديثة بمئات المليارات! وادّعت أن الرادارات لديها لم ترصد هذه الطائرات!

ولكن أمريكا لم تستنكر الهجوم، وكل ما قالته على لسان رئيسها ترامب: "إن مثل هذا الهجوم لن يتكرر على أرض قطر". فمن هنا يظهر ضمنيا أن أمريكا موافقة على الهجوم، وأنها تعمل على خداع قطر كما خدعت إيران وهي تسير في فلكها عندما قال ترامب إن كيان يهود لن يضرب إيران في شهر أيار الماضي. فأمريكا تجعل الخداع والكذب أساسا في سياستها لتحقيق مصالحها ومن أجل ذلك تخدع أولياءها وأتباعها ومن يدور في فلكها.

ولم تقم قطر بإغلاق القاعدة الأمريكية الكبيرة المقامة في الدوحة احتجاجا على الدعم الأمريكي للهجوم. علما أن الطائرات الأمريكية كانت تنطلق من هذه القاعدة وتضرب أفغانستان والعراق على مدى 20 عاما، وقتلت وجرحت وشردت الملايين من المسلمين في البلدين.

وهكذا بدأ كيان يهود يستبيح البلاد الإسلامية كلها بدعم أمريكي علني، فقد اغتصب فلسطين ويعمل على إبادة أهلها، وهو يوميا تقريبا يهاجم سوريا، وحكامها يظهرون النذالة والمذلة، ويهاجم لبنان باستمرار، ويضرب اليمن وقد قتل مؤخرا مسؤولين كباراً في حكومة الحوثيين، وهاجم إيران وقتل قادة عسكريين كباراً فيها وعلماء نوويين وضرب منشآتها النووية ومراكز عسكرية عديدة.

والآن يضرب قطر التي تعمل وسيطاً بينه وبين حماس فلم يكترث بما تقدمه قطر له من خدمات كبيرة. وقد أعلن رئيس وزراء كيان يهود نتنياهو أنه يريد أن يحقق رؤية دولة (إسرائيل الكبرى) من النيل إلى الفرات. فهو لا يخشى أحدا. إلا أنه أعلن عن خشيته من إقامة الخلافة التي ستقضي عليه، ولهذا أعلن أنه لن يسمح بإقامتها، وهي ستقوم بإذن الله وتقضي على كيانه المجرم.

أيتها الجيوش:

﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾

حزب التحرير

من يُصدّق أن فرنسا "الاستعمارية و المنكوبة" تقوم بمساعدة تونس؟

الخبر:

شاركت سفيرة فرنسا بتونس، آن جيجن، اليوم الخميس 11 سبتمبر 2025 ، في موكب تدشين توسعة الوحدة الإنتاجية التابعة لشركة CMR Tunisie، المتخصصة في تصنيع الكابلات الكهربائية الموجهة خصوصًا للآلات ومحركات القوارب، بالمنطقة الصناعية المغيرة فوشانة.

خلال هذا الحدث، قالت السفيرة في تصريح لموزاييك ان هذا الاستثمار يوفر فرص عمل جديدة في تونس، ولا سيما في ولاية بن عروس، كما يساهم في تعزيز قطاع صناعي عالي المستوى يشهد نموًا سريعًا، ويزيد من صادرات تونس إلى فرنسا وأمريكا."

كما أضافت آن جيجن أن المستثمرين الفرنسيين ساهموا خلال العام الماضي في خلق أكثر من ألفي فرصة عمل جديدة، فيما يعمل في الشركات الفرنسية في تونس أكثر من ١٥٠ ألف موظف. وأكدت آن جيجن أن السفارة الفرنسية تشجع مثل هذه الاستثمارات الصناعية، لما لها من دور في تعزيز القدرات الصناعية التونسية، وتطوير الكفاءات المحلية، وتأمين سلاسل الإنتاج في فرنسا وتونس على حد سواء.

التعليق:

في الوقت الذي تشارك فيه سفيرة فرنسا بتونس موكب تدشين توسعة الوحدة الإنتاجية التابعة لشركة CMR Tunisie،تنطلق في فرنسا احتجاجات واسعة تحت شعار "لنغلق كل شيء"، رافعين مطالب أبرزها رفض خطة الميزانية الجديدة التي تتضمن إجراءات تقشفية وخفض الإنفاق العام، والمطالبة باستقالة الرئيس إيمانويل ماكرون، ووقف "الحرب الاجتماعية" الحكومية كما وصفها المشاركون. وقد تسببت هذه الاحتجاجات في تعطيل حركة النقل عموما ممّا أدّى إلى اعتقال عشرات الأشخاص مع انتشار مكثف لقوات الأمن في جميع أنحاء البلاد.

إنّ الناظر في مضمون هذه الشراكات و في توقيتها بين البلدين ليدرك أن فرنسا تسعى جاهدة كي لا ينفرط عقد تونس من يدها و تخسر تواجدها الاقتصادي فيه بما يؤثر سلبا على حجم استثماراتها، وعليه فإن كلّ هذه الاستثمارات و الشراكات و القروض المرصودة والدور الموكول إلى الوكالة الفرنسية للتنمية مثلا، هو كلّه من أجل إنقاذ الاقتصاد الفرنسي المتراجع بالأساس تبعا للأزمات السياسية و الاقتصادية التي تعصف بها و التي تكاد تعصف بكامل الاتحاد الأوروبي المتداعي. إن فرنسا الاستعمارية و المنكوبة لم ولن تتخلى عن عقليتها القديمة في التعامل مع بلدان الشمال الإفريقي، وهي لا تنتظر لتونس اليوم إلا كعجلة احتياط لإنقاذ اقتصادها المتراجع بل المتهاوي، فهل يصدق عاقل أنها تقوم بذلك من أجل عيون أهل هذا البلد المسلم الذي كانت بالأمس القريب تذبح أبناءه وتستحيي نساءه؟ بعد أن هيّئت أرضيته التشريعية على مسار فصل الإسلام عن السياسة والحكم . والمخجل في كل ما يجري، أن الساسة في بلادنا لا يحاولون التفكير مطلقا في التخلص من التبعية والانعتاق من ربقة الاستعمار و استثماراته العفنة ، فضلا عن إمكانية التحرر على أساس الإسلام، بل هم يتنافسون للارتماء في أحضان الجهات الدولية المتزاحمة على اختطاف هذا البلد الثائر ضد النظام الرأسمالي وأزماته المتراكمة، مع أن مطامع الدول الغربية صارت أوضح من أن يشار إليها بالإصبع. ولقد حذّر حزب التحرير مرارا و تكرارا ،جميع الحكومات المتعاقبة بلا استثناء، من مغبّة الارتهان للكافر المستعمر والارتماء في مصائد الشراكات المتبادلة و الاستثمارات الأجنبية ، لأن هذا مسار المُخزي لا يهدف إلا لإضعافنا وتقديم أهل تونس على طبق من ذهب لوحوش الرأسمالية

بقلم أ.محمد زروق

السيادة الرقمية ما هي ومن يملكها؟

حين نتحدّث عن السيادة، يتبادر إلى الذهن الحدود والخرائط والجيوش. لكن في زمن الشبكات الإلكترونية والتحول الرقمي، ظهر نوعٌ آخر من السيادة يُعرف بالسيادة الرقمية. وهي القدرة على أن تقرّر الدول بلا وصاية من أي طرف كيف تبنى البنية التحتية الرقمية؟ أين تُخزَّن بياناتها؟ أي معايير تعتمد؟ وكيف تحمي الاقتصاد والرعايا من هجمات لا تُرى بالعين؟ إن من يملك هذه القدرة لا يكتفي بحماية فضائه الإلكتروني؛ بل يكتسب نفوذاً سياسياً واقتصادياً يتجاوز الجغرافيا.

تبدأ حكاية السيادة الرقمية (السيبرانية) من أمور تبدو للوهلة الأولى تقنية جافة: كابلات بحرية تمتدّ آلاف الكيلومترات، ومراكز بيانات تُبردها أنهار، ونظم أسماء المجال السيبراني (DNS) والتي تربط اسم الموقع الإلكتروني بعنوانه الرقمي. وفوق هذه الأرضية تعمل السحابة الرقمية، والمنصّات العملاقة، ومتاجر التطبيقات، وأنظمة الذكاء الاصطناعي. وبين كل طبقة وأخرى هناك نقاطُ خنقٍ حرِجة تمثل عنق الزجاجة، وأدوات تصميم الرقائق الإلكترونية والتي من دونها لا تُصمَّم شرائح، ومعدات تصنيع متقدّمة لا يبيعها سوى قلّة، ومعايير تقنية من يكتبها يربح السوق لاحقاً. هنا بالضبط تتجسّد السيادة الرقمية: أن تكون صانعاً للقاعدة لا مجرد مستخدمٍ لها.

في هذا المسرح، تتقدّم ثلاث كتل كبرى، لكلٍّ منها أسلوبه وإمكاناته:

الولايات المتحدة التي تتصرّف كمهندسٍ للنظام الرقمي العالمي. تمتلك أوزاناً ثقيلة في السحابة الإلكترونية والمنصات والبرمجيات والذكاء الاصطناعي، وتحتفظ بأدوات تصميم الشرائح الأكثر انتشاراً. بينما قوّتها لا تقف عند التقنية بل تمتدّ إلى القانون (قدرة الوصول إلى بيانات شركاتها حتى خارج البلاد بمعاهدات وأطر قانونية)، وإلى التحالفات التي تدفع دولاً كثيرة لاعتماد معاييرها. وفي الأمن، تمتلك قدرات استخبارية وشراكات عميقة تمنحها عيناً مفتوحة على الفضاء السيبراني.

الصين تبني سرديتها الخاصة: سوقٌ داخلي عملاق مصحوب بتصنيع واسع، و"طريق حرير رقمي" يمتدّ إلى الخارج، وسعيٌ دؤوب لاستبدال الواردات في الشرائح والذكاء الاصطناعي والمدفوعات. وما تزال الصين تواجه فجوات وتحديات في معدات تصنيع الرقائق المتقدّمة، ولكنها تعمل على سد الثغرات باستثمارٍ سياديّ وضخّ ماليّ كبير وسلسلة توريد تتكامل سنة بعد أخرى.

الاتحاد الأوروبي يملك سلاحاً مختلفا يتمثل بالتنظيم والمعايير الخاصة بحماية البيانات وضبط المنصّات، والأمن السيبراني والهوية الرقمية، حيث يكتب الأوروبيون في هذه المجالات قواعد اللعب. ولكن التحدّي الأكبر لدى الأوروبيين ليس في القانون بل في الصناعة، وكيف تتحوّل القوة التنظيمية لديهم إلى منصّاتٍ ومنتجات عالمية تُزاحم الكبار؟

هناك أيضاً لاعبون صاعدون في هذا المجال كالهند التي تقدّم تجربة الدولة من خلال منصّة رقمية تتمثل في هوية رقمية وخدمات حكومية رقمية تلامس مئات الملايين، وطموح متزايد في الرقائق والبرمجيات المفتوحة. كما أن هناك كوريا وتايوان واليابان، التي تمسك بمفاصل دقيقة في سلاسل التوريد من المواد إلى المعدات. وهناك روسيا، وبالرغم من القيود الاقتصادية، فإنها تملك قدرات هجومية سيبرانية تُحسب في موازين الردع.

أما الأمن السيبراني تحديداً فتكمن أهميته لأن الاقتصاد الحديث يعتمد على الاستمرارية، والتي بدورها تعتمد على رقمنة الاقتصاد في جميع مراحله من الإنتاج حتى الاستهلاك. وأي هجوم سيبراني على شبكة كهرباء، أو مصرفٍ كبير، أو مزوّد اتصالات قد يجمّد مدينة بأكملها. وقد حدث أن أمريكا تعرضت لهجوم سيبراني من قبل روسيا وصل إلى شبكات دفاعية بما فيها أدوات التحكم بالسلاح النووي، والتي تمت السيطرة عليها من خلال لقاء تم بين الرئيس بوتين ورئيس أمريكا السابق بايدن. وهنا تكمن معادلة السيادة، والتي تتمثل في دولة تُمسك بدفاعاتٍ متعدّدة الطبقات، تراقب سلسلة إمدادها، وتغلق ثغراتها سريعاً، وتبني ثقةً لدى رعاياها وأسواق المال. والثقة رأسمال سياسي واقتصادي لا يقلّ قيمةً عن النفط والغاز.

من يمتلك القوة الكبرى في مجال السيادة الرقمية اليوم؟

- تقنياً تميل الكفّة للولايات المتحدة في السحابة والمنصات والبرمجيات والذكاء الاصطناعي وأدوات تصميم الشرائح. أما الصين فلديها زخمٌ تصنيعيّ داخلي هائل وتقدّم سريع في التطبيقات، مع سعيٍ لتجاوز عتبة المعدات المتقدّمة. وقوة أوروبا تكمن في المعايير وبعض حلقات المعدات والابتكار الصناعي، لكنها تبحث عن منصّاتٍ تضاهي عمالقة العالم.
- مالياً تحتفظ أمريكا بمركز ثقل رأس المال المغامر وأسواق تمويل الابتكار، بينما تبني الصين قوّتها عبر تمويلٍ سياديّ كثيف، وتوازن أوروبا ذلك بسياساتٍ صناعية موجّهة.
- سياسياً تستند أمريكا إلى شبكة تحالفاتٍ واسعة تؤازر معاييرها، وتتمدّد الصين عبر مشاريع بنية رقمية وتمويل خارجي، فيما يمارس الاتحاد الأوروبي قوةً معيارية تغيّر سلوك الشركات العالمية داخل سوقه.
-

بالنسبة للدول المتوسطة، فهذه الخريطة لا تعني الاستسلام. فالسيادة الرقمية ليست "إما كلّها أو لا شيء"، بل هي عملية إنشائية تُبنى طبقةً طبقة. يمكن لدولةٍ أن تختار ما تريد امتلاكه محلياً كهوية رقمية وطنية، أو سحابة سيادية لقطاعاتٍ حسّاسة، ومراكز بيانات داخل الحدود، وما يمكن شراؤه خارجياً مما يتعذر آنيا بناؤه. كما يمكنها تنويع مزوّدي الرقائق والسحابة والكوابل، وسنّ قوانين متوازنة لحماية البيانات ونقلها عبر الحدود، وبناء رأسمال بشري يحمي الفضاء السيبراني ويطوّر الذكاء الاصطناعي. والأهم هو حضورٌ نشط في هيئات وضع المعايير؛ فمن يكتب المعيار اليوم، يبيع المنتج غداً.

وهناك دول في العالم كتلك الموجودة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبلاد الإسلامية، لا تزال في عداد الدول المستهلكة لمنتجات أمريكا وأوروبا والصين واليابان وكوريا، مع شيء محدود من إنتاج البرمجيات والتي تعتمد في عملها على الدول المالكة للصناعات في منتجات وأجهزة وأنظمة التشغيل والتخزين.

ومع أن الحديث هنا يبدو تقنياً، إلا أنّه في جوهره سؤال سيادة: من يملك قرار البيانات؟ من يتحكّم بالمنصّات؟ من يضمن أمنه بلا ابتزاز تقني؟ في عالمٍ تُدار فيه التجارة والسياسة والخدمات عبر الشبكات، تصبح الإجابة على هذه الأسئلة معياراً لمكانة الدول ونفوذها. إنّ السيادة الرقمية ليست شعاراً ولا رفاهية؛ إنّها خطة دولة: استثماراتٌ محسوبة، تحالفاتٌ ذكية، تشريعاتٌ واضحة، وبناء قدراتٍ لا تنهار عند أول هجمة.

من هنا ينبغي التفكير جديا في هذا المجال الاستراتيجي خاصة حين يتعلق الأمر بظهور دولة الخلافة قريبا إن شاء الله، والتي يتوجب عليها من الناحية الشرعية العقدية، ومن الناحية السياسية أن تكون ذات سيادة مطلقة في جميع النواحي. فهل تملك دولة الخلافة عند قيامها المقومات اللازمة لامتلاك السيادة الرقمية كجزء رئيس من السيادة المطلقة والتي أمر الله بها؟ والله تعالى يقول: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾.

بقلم: الدكتور محمد جيلاني

وصفة البنك الدولي لواحات تونس.. إدارة الأزمة أم إدارة التبعية؟!

حذر البنك الدولي في تقرير حديث أعده بالشراكة مع مؤسسات بحثية تونسية من مخاطر جسيمة تهدد واحات تونس نتيجة الاستغلال المفرط للمياه الجوفية والتغيرات المناخية وضعف الحوكمة. وسلط التقرير الضوء على الأهمية البيئية والاقتصادية لهذه الواحات باعتبارها "جواهر طبيعية" و"خزانات للتنوع البيولوجي". وكشف عن ارتفاع المساحات المزروعة في الواحات من 17,500 هكتار عام 1992 إلى أكثر من 51,000 هكتار اليوم، بفضل التوسع في استخراج المياه العميقة، خاصة في الجنوب. وقدّم التقرير سيناريوهين: استمرار التدهور أو الإصلاح المستدام الذي قد يحقق مكاسب اقتصادية تصل إلى ٧ مليارات دينار وإخلاف أكثر من 33 ألف فرصة عمل، مع خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بـ 22,5 مليون طن بحلول 2050.

كما شدد التقرير على أن مستقبل الواحات لا يتوقف فقط على التمويل والتقنيات الحديثة، بل على إصلاح منظومة الحوكمة، مشيراً إلى معاناة الواحات من تداخل الصلاحيات بين الوزارات والمجالس المحلية وجمعيات المستخدمين، في غياب التنسيق الفعال.

ودعا التقرير إلى إعداد خطط تنمية متكاملة لإدارة الواحات، وتحديث القوانين لتلائم خصوصياتها، مع إمكانية إدراجها ضمن قائمة محميات "اليونسكو" الحيوية.

ولإضفاء مصداقية علمية أعدّ البنك الدولي هذا التقرير بالتعاون مع مؤسسات بحثية تونسية مرموقة مثل المعهد الوطني للعلوم الفلاحية بتونس، والمعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات، حيث غطى التقرير الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ما يجعله تحليلاً متكاملاً. ويشكل ناقوس خطر حول مخاطر حقيقية تهدد الواحات، خاصة مع توقع ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 1.9 درجة مئوية وانخفاض الأمطار بنسبة 9% بحلول 2050.

لكن في المقابل تجاهل هذا التقرير الثروات المائية الهائلة جنوب تونس، خاصة المخزون العالمي للمياه الجوفية الألبية المشتركة مع الجزائر وليبيا، والتي تقدر بحوالي 40,000-50,000 مليار متر مكعب. كما ركز على الإصلاحات المحلية دون طرح رؤية إقليمية شاملة للتعامل مع المشكلة، والتي تتطلب تعاونا مع كلٍ من الجزائر وليبيا. كما لم يطرح بدائل مثل تحلية مياه البحر أو مشاريع الطاقة المتجددة كحلول استراتيجية.

البنك الدولي وتاريخ من الإملاءات الفاشلة:

مع أهمية الدراسة إلا أن هناك تساؤلاً عن اهتمام البنك الدولي كمؤسسة مالية ربوية تُعدّ من أشدّ أذرع النظام المالي العالمي والذي تهيمن عليه الولايات المتحدة ودول غربية كبرى، ومن أهم الأدوات لتحقيق النفوذ السياسي والاقتصادي من خلال الهيمنة على قرارات التمويل والاقتصاد.

منذ ستينات القرن الماضي، لعبت خيارات التنمية المدعومة من البنك الدولي دوراً كبيراً في تشكيل الأزمات التونسية المتعاقبة. منها دعمه تجربة التعاضد التي كانت مشروعاً تأسيسياً لرأسمالية الدولة حيث أجبر الفلاحون على التخلي عن أراضيهم، ما أدى إلى تراجع الإنتاجية ونقمة شعبية واسعة. بعد ذلك، ومع سياسة الانفتاح في السبعينات، اختارت تونس الاعتماد على السياحة والصناعات المصدّرة ذات القيمة المضافة الضعيفة، وهو توجه شجعه البنك وصندوق النقد الدوليان. هذه الخيارات أدت إلى تركّز الاستثمارات على المناطق الساحلية وتهميش الجهات الداخلية، وتهميش قطاعات استراتيجية كالفلاحة والصناعة، فبقي الاقتصاد هشاً وتابعاً للخارج. ثمّ جيء ببرامج التعديل الهيكلي في الثمانينات: فُرض تحرير السوق وتقليص دور الدولة وخوصصة المؤسسات العمومية، ما فاقم البطالة والفوارق المجتمعية والجهوية. وكانت هذه الاختلالات من الأسباب العميقة لثورة 2011.

إغفال المخاطر الحقيقية في التقرير:

- الطاقة الهيدروجينية: لم يتناول التقرير خطورة اعتماد الطاقة الهيدروجينية لتسويقها لأوروبا على المياه الجوفية في الجنوب، والتي تتطلب كميات هائلة من المياه.

- التبعية المالية: يظل البنك الدولي جزءاً من النظام المالي العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة ودول غربية كبرى، ما يجعله أداة لتحقيق النفوذ السياسي والاقتصادي على دول العالم الثالث.

دعا التقرير إلى إدراج الواحات تحت قائمة اليونسكو

ما يعني فقدان السيادة غير المباشر، وذلك من خلال الالتزام بمعايير وقوانين تفرض قيوداً على استخدام الأرض والتنمية، ووضع الموقع تحت إشراف ومراقبة دولية، بما يؤثر على السياسات المحلية والتخطيط العمراني ويزيد من نسبة الاعتماد على التمويلات والخبرات الدولية.

والجدير بالذكر أن عديد الدول رفضت وماطلت في إدراج مواقعها التراثية لدواعٍ سيادية، فكيان يهود الغاصب رفض إدراج مواقع التراث في الأراضي الفلسطينية مثل أريحا والخليل، تعبيراً على أن تدبير اليونسكو يساهم في دعم المطالب الفلسطينية، وأن هذه الإجراءات تمس سيادته وتقلل من نفوذه، ما يطرح تساؤلات حول دوافع الترويج لمثل هذه الخطوة في تونس.

الأسباب الحقيقية لأزمة المياه والواحات والحلول البديلة

الأسباب الحقيقية تكمن في اختيار الأنظمة القائمة في بلادنا لسياسات تبعية للقوى الدولية بدلاً من البحث عن تكامل إقليمي يحقق الاكتفاء الذاتي ويحمي البلاد والعباد، والحال أن منطقة جنوب تونس تحتوي على أكبر مخزون عالمي للمياه الجوفية الألبية المشتركة مع الجزائر وليبيا، لكن سوء الإدارة وغياب التخطيط الاستراتيجي أفقد تونس ودول المنطقة فرصة الاستفادة من هذه الثروة. رغم أنّه في ذمتنا حكم شرعي يدعو إلى الوحدة السياسية والاشتراك في الثروات، ما كان ليمكن أن يحقق تكاملاً إقليمياً في جميع شمال أفريقيا. قال النبي ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاءِ وَالْكَلَأِ وَالنَّارِ».

الحل الجذري يكمن في رفض الإملاءات الخارجية التي تهدف إلى إضعاف سيادتنا والتي تحول دون توحيد الاستراتيجيات مع الجزائر وليبيا لإدارة الموارد المائية المشتركة بشكل دائم وعلى أحسن وجه، وفسح مجال للتكامل والتنقل الحرّ ما يؤدي إلى تنوع مصادر الثروة وتنوع الاقتصاد عبر الصناعة والتجارة دون استنزاف المياه، مع تطوير تقنيات تحلية مياه البحر والري بالطاقة الشمسية وتطوير التقنيات لاستغلال الثروة المائية الهائلة التي تكفي جميع شمال أفريقيا لمئات السنين.

الخاتمة

في الختام، بينما يحمل تقرير البنك الدولي تحذيرات مهمة حول مخاطر تهدد واحات تونس، إلا أنه يظل محكوماً بأجندات اقتصادية وسياسية تخدم مصالح القوى الكبرى وتكرّس للتقسيم الاستعماري الذي كان ولايزال السبب الرئيسي لضعفنا وعجزنا عن الانتفاع بخيراتنا التي جعلها الله مشتركة بيننا.

التاريخ يشهد أن إملاءات البنك الدولي لم تجلب لتونس إلا المزيد من البؤس والتبعية، من تجربة التعاضد في الستينات إلى المنوال الاقتصادي القائم على السياحة والخدمات إلى برامج التعديل الهيكلي في الثمانينات وآثاره الكارثية.

إن الحلّ الحقيقي يكمن في التحرر من هذه المقاربات الفاشلة واعتماد رؤية استراتيجية تقوم على التكامل الإقليمي بين دول المنطقة والاستفادة من الثروات الطبيعية ضمن أحكام الإسلام العظيم التي تدعو إلى إحياء الأرض والمحافظة على الثروات ومن أهمها المياه، وتدعو كذلك لوحدة المسلمين وانصهارهم كالبنيان الذي يشدّ بعضه بعضا، حتى نتمكن من إنقاذ واحاتنا وسائر ثرواتنا وتحويلها من مراكز للتبعية إلى نماذج للتنمية والسيادة والنجاح.

بقلم أ.ياسين بن يحيى